تمهيد :

إن مفهوم التنمية أو بعبارة أخرى قضية الفقر والغنى قضية قديمة قدم نشأة البشرية، إلا أن الاهتمام ببحثها و تأصيلها يعد حديثا نسبيا .

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلها الباحثون لوضع إطار مرجعي لمفهوم التنمية إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي بقيت مطرحة خصوصا حول دور الدولة أو الحكومات في عملية التنمية.

1. مفهوم التنمية المحلية

1-1- مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ومن الناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة و يتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج و تفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية ، و يرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة و ارتفاع فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل، إنتاجية العمل و إنتاجية كل من هذه العوامل وبالتالي ، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي أنه فيها عنصر التعدد والفعالية فإن العملية تشتمل على النمو وعلى التغيير كما يمكن التفرقة بين التنمية والتغيير، فالتغيير هو التحول الذي يقع عليه من نظم وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك أو كنتاج لتغيير فرعي معين أو جانب من جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية كما تختلف دلالة مصطلح التنمية عن مصطلح التطور الذي نعني به الانتقال من حالة أو طور إلى آخر، فالانتقال مثلا من طور البداوة إلى الطور الريفي إلى الطور الحضري يعتبر تطورا، وأيضا الانتقال من مرحلة الحضانة حتى

الجامعة مثلا يعد تطورا، فسمة التطور دائما هو من البسيط إلى المعقد والأحسن، كما لا يوجد مجتمع بدون تطور. [1]

ويختلف مصطلح التنمية عن مصطلح التمدن، فالتمدن هو عملية تغيير الأسلوب التقليدي القديم لحياة الأفراد في المجتمع إلى أسلوب آخر أكثر حداثة، وبالتالي يمكن اعتبار مفهوم التمدن متحولا حيث يحتوي بداخله على اتجاه التحول مما هو تقليدي إلى ما هو أحدث وأكثر معاصرة.

هذا عن مضمون مصطلح التنمية من الناحية اللغوية، ولكن من الناحية الاصطلاحية يتضمن معاني وأمور كثيرة تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، وباختلاف تخصصات من يتناولوه بالدراسة والتحليل ، حيث شاع استعمال هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي و المتمثل في التنمية الاقتصادية ، كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية .

ومن هذا المنطلق يشير تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية إلى أن المسلم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي، وما هو مادي، ويذكر التقرير في موضع آخر أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف والمدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على تمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، ولكن ينبغي أن يكون مرضيا للفرد، حاثا على الناحية الخلاقة فيه للإبداع أو مؤديا إلى استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ.

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية قد ارتبط بظاهرة النمو الاقتصادي إذ توصف بأنها عملية النمو الشاملة التي عادة ما تكون متبوعة بتغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية الإنسان المتنوعة و المتعددة قد أدت إلى توسيع مجال مفهوم التنمية حيث اشتمل على قضايا اجتماعية، سياسية وثقافية، إلى جانب القضايا الاقتصادية، وهذا التعدد والتنوع

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2007. ص 11

جعل التنمية أسلوبا ومنهجا شاملا لكل ما يتعلق بحياة المجتمع والفرد، وعلى اعتبار أن الإنسان في تطور دائم، فإن حاجته أيضا متجددة، لذا فالتنمية لابد أن تواكب هذا التطور والتغير للحاجات الإنسانية.

كما أن التنمية في أبسط معانيها، والتي يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب، أي أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية وبالنظر إلى هذا المفهوم يتبين لنا أن التنمية تشمل أساسا الجانب الاقتصادي وبالتالي يتم النظر للتنمية على أنها تحقيق معدلات مرتفعة لدخل الفرد بما يحقق مستوى معيشة أفضل.

ويرى الأستاذ علي غربي أن التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيرها في جوانب المجتمع المختلفة.

ومن خلال هذا التعريف فإن التنمية تتضمن بعدين رئيسين هما الشمولية والتكامل، ويعني ذلك أن نجاح أي تنمية لا يكفي أن يقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد والا أصبحت التنمية غير مكتملة.

كما أن تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد. [1]

وهذا التعريف للتنمية يتضمن عناصر أساسية حيث تعتمد على عملية التخطيط، وكذلك التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانات والطاقات استغلالا أمثل، وذلك بغرض الوصول إلى تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع.

[1] المرجع نفسه . ص 12

بينما يعرف الدكتور إكريم عبد النبي أن التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع

وبالنظر لهذا التعريف نجده يطابق إلى حد كبير إن لم يكن مستمدا من التعريف الذي اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ، فهذا التعريف له أهمية خاصة لأنه يحدد الجوانب الأساسية للتنمية والمتمثلة في أن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءا من سياسة المجتمع.

فالتنمية هي عملية تغيير مستمرة وشاملة لكافة مجالات الحياة حيث تتطلب المشاركة لجميع فئات المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية، فقد أعطت هيئة الأمم المتحدة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي عام 1956 تعريفا للتنمية بأنها العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن. [1]

ويتضح من هذا التعريف أن التنمية عبارة عن مجموعة عمليات ناتجة عن جهد مشترك بين جميع العاملين في المجتمع، مهما تباينت اختصاصاتهم، كما يبرز دور الحكومة في ذلك ويوضح أهمية الربط بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

من خلال هذا العرض لمفهوم التنمية بصفة عامة من الناحيتين اللفظية والاصطلاحية يمكن أن نأخذ النقاط الآتية حول مفهوم التنمية:

– إن التنمية هي عملية، بمعنى أنها خطوات مترابطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة، أي أنها عملية مجتمعية متشابكة متكاملة في إطار ينتج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية.

[1] المرجع نفسه . ص 13

– إن التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الآخر، ولذا فهو منهجا وطنيا يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته.

–إن التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطوير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق، وهنا تكمن صعوبة تعريف ثابت ومحدد لها.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التنمية كما يعرفها الدكتور كاسر المنصور في مقالته" الحقيقة والأبعاد "بأن التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء وفقا لهذا التعريف، يتم التعبير عن التنمية باعتبارها عملية حضارية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان وتطوير لقدراته وكفاءاته وصونا لكرامته، وذلك بغرض تحقيق المكاسب والإنجازات التنموية.

لم يتوقف مفهوم التنمية عن التطور حيث ظهرت مفاهيم جديدة كالتنمية المستدامة التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في ستوكهولم سنة 1972 ثم في مؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992، وقد عرفت اللجنة الدولية حول البيئة و التنمية في تقريرها المعروف بتقرير برونتلاند سنة 1987 التنمية المستدامة بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية

كما عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم أخرى مثل التنمية الوطنية، التنمية الجهوية، التنمية المحلية. [1]

[1] المرجع نفسه . ص 13-14

1-2-صيغ التنمية :

هناك أربعة مراحل أساسية تشكل صيغا لتنمية المجتمع:

التنمية كعملية : التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النموذج من البسيط إلى الأكثر تعقيدا، ويقاس هذا الانتقال في ضوء معايير متخصصة، تدور حول التغيرات السيكو اجتماعية.[1]

التنمية كمنهج : بالتركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في ظل هذا البعد بالعملية القائمة، ويكمن الخلاف في نقاط التركيز، حيث يكون التركيز هنا على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل، تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخلق الهدف.

التنمية كبرنامج : بالتركيز على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج هو ذاته هدف.

التنمية كحركة : لا يكون التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها هذا عن مفهوم التنمية بصفة عامة، والتي تم عرض مفهومها بشيء من الإيجاز، فماذا عن مفهوم التنمية المحلية؟ والتي هي أساس وموضوع دراستنا في هذا البحث.[2]

1-3-التعريف بالتنمية المحلية

لقد تعددت التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم ، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وكما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغييرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق

[1] محمد عبد العزيز عجمية واخرون . المرجع السابق . ص 18

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001. ص22

العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني ، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية . [1]

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة .

لذا لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدوا اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي ، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، ذلك أنه لابد وأن يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل

1- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2007. ص18.

في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجر عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة .

ويرى الأستاذ أرثر دونهام بأن" التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية من خلال هذا التعريف، يبين لنا الأستاذ آرثر د ونهام بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة احتياجات الأفراد، كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماهيرية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية ، وأيضا ضرورة توفير مساعدات فنية واعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية مثل دعمها بالمعدات والأجهزة ، وكذا بالأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي . [1]

كما عرفها الأستاذ "ويفر" كالآتي التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة ، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في: ثقافة المنطقة ، السلطة السياسية و الموارد الاقتصادية

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية ،الاقتصادية و السياسية ..الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة .

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية يرى الدكتور فاروق زكي بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى

2عبد المطلب عبد الحميد : التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001. ص31

معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية .

بالنسبة لهذا التعريف فإنه يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها انطلاقا من الحكم على أن التنمية قد تؤدي إلى الفشل إذا ما تمت على عناصر بشرية لا تنتمي إلى ذلك الإقليم المعني، الأمر الذي لا يسمح بخلق إطارات بشرية محركة للنشاط التنموي المحلي ذلك أن إصلاح وتطوير الجماعات المحلية في جوهرها لن تكون إلا بالاعتماد على طاقاتها الذاتية المتمثلة في الأفراد الذين يقطنون على مستوى إقليمها .

و قد عرفتها الأمم المتحدة بأن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع . [1]

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..الخ ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة .

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي ، الاقتصادي والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره مسبقا كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها

1-المرجع السابق ص 33 .

تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي. [1]

1-4-مجالات التنمية المحلية :

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: [2]

1 .التنمية الاقتصادية :

على الرغم من تعدد التعاريف و التفسيرات حول هذا الموضوع ، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك و هو أن التنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين و تنظيم استغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي.

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها ، ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.

2 .التنمية الاجتماعية :

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير و إعداد و تنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و بالاهتمام و خلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية و التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة و الخدمات الاجتماعية

[1] المرجع السابق ص 35 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2007 ص26.

مثل الصحة و التعليم و الإسكان و الضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية و هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي ، و لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية . [1]

3 .التنمية السياسية :

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، و لاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار

أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ..الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

4. التنمية الإدارية :

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية

في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية. [2]

1 المرجع السابق ص 28 .

2 عبد المطلب عبد الحميد : التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001. ص37

1-5- التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي :

إن قضايا التنمية المحلية ترتبط أساسا بعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلي، على اعتبار أن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية ، و لذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط و معناه و أهدافه و أساليبه ، فضلا عن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الخطة أو تنفيذها .

وعموما يعرف التخطيط بأنه مجموع البرامج و الخطط التي توضع من أجل تحقيق أهداف معينة ، كما يعد مجالا لعملية تربوية يعد فيها أفراد المجتمعات المحلية للعمل بأنفسهم و المساهمة في إدارة شؤونهم العامة ، و التخطيط لا يجرى في فراغ اجتماعي ، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد يتم إدماجها في عملية إنتاجية ، و إنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعيا لتحقيق تنمية جماعية يشترك فيها الناس و الموارد باستمرار . [1]

و لكي يكون التخطيط للتنمية المحلية سليما لا بد أن يقوم على مجموعة من الأسس و هي :

- أن يكون التخطيط واقعيا و على أساس الموارد البشرية و المادية المتاحة .
- أن يكون التخطيط شاملا و متكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك لتحقيق الأهداف المنشودة .
- أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة و التقييم .

كما يجب أن نشير إلى أن التخطيط المحلي يجب أن يكون جزءا من التخطيط الوطني الذي يعد على مستوى المركز و يشمل كافة الأقاليم و يهتم بكافة القطاعات و الأنشطة المختلفة ، لكن أهمية التخطيط المحلي تكمن في كون التخطيط لا يمكن أن يحقق النجاح بالشكل المطلوب إلا إذا كان نابعا أضف إلى ذلك أن التخطيط المحلي يتميز عن التخطيط القومي و هذا لعدة اعتبارات لعل أهمها :

- صعوبة التخطيط على المستوى القومي لمعالجة مسائل ومشاكل معينة يتميز بها إقليم معين أو وحدة من الوحدات الإدارية المحلية، ذلك أن التخطيط على المستوى الإقليمي أو

1 المرجع السابق ص 39

المحلي يعالج مشاكل التنمية المحلية لكل المواطنين المحليين في حياتهم وفي نطاق مجتمعاتهم المحلية .

– مراعاة التخطيط لظروف واحتياجات كل إقليم من أقاليم الدولة من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعمل على النمو المتكافئ لهذه الأقاليم ، وذلك بالنهوض بالأقاليم المختلفة حتى لا تكون عقبة في سبيل التنمية القومية .

– تنظيم أداء برامج التنمية المحلية وتنفيذها في جميع المستويات .

– التنسيق بين الخدمات المطلوبة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية، حيث أن التنسيق هو العامل الحاسم الذي يسهل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها هذه البرامج في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة .

– تحقيق تطوير سريع في المجتمعات المحلية ورفع مستويات معيشة المواطنين للمجلس، فالارتباط بخطة معينة محدودة بوقت معين من شانه تحديد أدوار المسؤولين عن التنفيذ والتمويل، الأمر الذي يشجع كل القوى المعنية على تحقيق أهداف الخطة .

– المساهمة في تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التنمية المحلية مثل القوى البشرية والموارد الطبيعية المختلفة، وكذا جهود المؤسسات الحكومية والأهلية .

و مع كل هذه الاعتبارات التي تميز التخطيط المحلي ، لا بد أن نشير إلى أن هذا الأخير يجب أن يتوافق مع التخطيط الوطني الذي يعتبر ضرورة لازمة و بدونه يكون التخطيط المحلي لا قيمة له ، كما أن التخطيط الوطني يجب أن يضمن التنسيق و التكامل بين مختلف الأقاليم و هذا برسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية طبقا للموارد المتاحة و الاحتياجات الأساسية المطلوبة لكل إقليم . [1]

و عموما فإن التخطيط سواء كان على المستوى الوطني أو المحلي يستلزم أمورا هامة لا بد من توافرها كي تكتمل عملية التخطيط بكفاءة و نجاح ، و تتمثل هذه الأمور في– القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة وغير المباشرة والتي تتطلب توفيرها للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع المحلي .

– تحديد أولويات الخطة ومستوياتها التي يجب أن تستهدف الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات المتعددة كالتعليم، الصحة ، السكن والمياه ...

1 المرجع السابق ص 43

– القيام بحصر الخدمات الحالية ومدى توافرها وتوزيعها على المناطق المختلفة للأقاليم.
– تحديد الزيادة اللازمة في كل أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب مع مراعاة عدالة توزيع الخدمات بين أفراد سكان الأقاليم .
– إعداد الفنيين والبرامج والنظم الإدارية اللازمة لعمليات الإنشاءات للتجهيزات العمرانية.
– الارتقاء بمستوى الخدمات الحالية والمحلية حتى تصل إلى أقصى كفاءة لها بأقل النفقات. [1]
– القيام بالتنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني حتى يتحقق التوازن بين الحاجيات والإمكانيات على المدى الطويل.
– تطابق البرامج والأهداف وفقا لحاجات الأفراد وتماشيها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تستهدفه الدولة .

و ختاما نقول أن نجاح عملية التخطيط المحلي يرتبط ارتباطا كبير بدرجة مساهمة الأهالي المحليين فيه ، كما يرتبط بالقيادات المحلية و بالأشخاص المحليين الذين يتولون أمره ، و أيضا الذين يوكل إليهم أمر تنفيذ خططه ، و على المهارات الفنية و قدرة التصرف و الابتكار التي تتوفر فيهم .

كما يجب أن يراعي التخطيط المحلي الظروف الاجتماعية و التراث الثقافي و الحضاري لكل إقليم .

2- مقومات التنمية المحلية وأهدافها

2-1 مقومات التنمية المحلية

2-1-1- المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للموطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي أنه كلما ازدادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة

2 الدكتور: ناصر لباد ، القانون الإداري ، التنظيم الإداري ، منشورات دحلب ، حسين داي ، الجزائر2012.ص 33.

المركزية للحصول على الإعانات المالية تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة .[1]

توفر نظام كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية محاسبين كفوئين و تنظيم رشيد للمعلومات ، و تحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة .

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة .

2-1-2- المقومات البشرية :

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية . فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ، و هو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ، و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب .

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين :

- الأولى : هي أنه غاية التنمية ، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان .
- الثانية : أنه وسيلة تحقيق التنمية .

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية ، و حتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة ، و أن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية ، و لن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة و تفعيلها ميدانيا و هذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور و هي :

1 المرجع السابق ص 38

– الرعاية الاجتماعية : و تشمل توفير شروط الحياة الكريمة و هي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة ، و تتمثل في : الغذاء ، الصحة ، التعليم ، السكن ، التوظيف .

– التأهيل الفني : يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ، و يندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب ، الإعلام ، نشر الوعي الثقافي و الفكري .

– المشاركة الجماعية (الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقييمها و كذا إشاعة أسباب الثقة و الصدق بين الأفراد ، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بد وره وأهميته في المجتمع و في العملية التنموية .

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا و غاية للتنمية و حجر الزاوية في أي مشروع تنموي . [1]

2-1-3- المقومات التنظيمية :

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية .

و تعرف الإدارة المحلية بأنها نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين.

كما تعرف بأنها عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات و هناك تعريف آخر و هو النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة .

و من خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

1 المرجع السابق ص40 .

– وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
– إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.
– إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.
وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:
– مبدأ الديمقراطية : ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي و تدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة ، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية. [1]
– مبدأ اللامركزية : أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية .
و عموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب و منها : – التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة .
– التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.
– ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية ، و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات .
– استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل .
– زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار .
– إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات
– ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية .

2-2- أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية
– شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها ، و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني . [2]

1 المرجع السابق ص42 .
2 عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001. ص 45

– عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة ، و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية .

– زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة .

– تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها و إنجازها .

– ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها.

– تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع .

– تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة .

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع ، و الاعتماد على الذات ، دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاتها .

– جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل . [1]

– تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا .

لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات و المجتمعات المحلية في العملية التنموية ، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة ، ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين ، تنبثق عنهم ، و هي أقدر على الوقوف على الظروف و الحاجات المحلية ، و إشراك السكان المحليين فكرا و جهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي و تنفيذها عن طريق إثارة الوعي و الإقناع بأهمية هذه البرامج و عوائدها على السكان المحليين و على الدولة كذلك .

1 المرجع السابق ص46 .

الاجتماعية والجماعية؛ السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية.

3- مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي

إن الهدف النهائي لأي نظام للإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية بمعناها الشامل بأكبر معدلات ممكنة ، فإن التنمية المحلية لكي تتحقق بمعدلات مرتفعة و بأفضل صورة ممكنة فإنها في حاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد ، و يرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي سنتناولها في هذا المطلب . [1]

3-1- التنمية المحلية و ضرورة توافر الموارد المالية

تشير الكثير من الدلائل و المؤشرات إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية و ارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة.

و لا شك أن هناك العديد من الأسباب وراء ارتفاع معدلات تكلفة تقديم الخدمات و إقامة مشروعات التنمية المحلية، و يمكن تقسيمها بصفة عامة إلى :

- عوامل داخلية : تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات و تنحصر تلك العوامل تقريبا في زيادة الأجور و ارتفاع أسعار الخدمات و مستلزمات تقديم الخدمة أو إقامة المشروع أو تزايد معدلات الضياع و الفاقد الناتجة عن عدم أداء الخدمات المحلية بكفاءة ، هذا بالإضافة إلى تزايد الإهمال و التسبب في الكثير من الأحيان ، و قد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة و عدم كفاءتها في ترشيد التكلفة أو عدم كفاءتها في إدارة الخدمات و المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية طبقا للمعايير الاقتصادية السليمة المتعارف عليها في هذا المجال .

- عوامل خارجية : و قد تنقسم تلك العوامل بدورها إلى مجموعة عوامل تخص السياسات الاقتصادية و السياسات العامة و التي تشير إلى أن الحكومات المركزية في الكثير من دول العالم تتبنى سياسات إصلاحية و هذه السياسات تشمل بالدرجة الأولى مجموعة من العوامل أو المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات و إقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية .

و من ناحية أخرى هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تخص التغيرات في

1 المرجع السابق ص47 .

الاقتصاديات العالمية و التي تؤثر بدورها على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية و خاصة في تلك الدول التي يزداد اعتمادها على الخارج في هذا المجال .

و قد تؤدي تلك التغيرات إلى ارتفاع تكاليف المستلزمات و الخامات و المعدات المستوردة و غيرها نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية و من ثم ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات و إقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية .

و يضاف إلى كل ذلك أن اتساع نطاق الخدمات المحلية ، و تزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية تلقائيا .

و ينعكس هذا الاتجاه الخاص بارتفاع تكلفة التنمية المحلية في ضرورة الرصد المتزايد للاعتمادات الخاصة لمواجهة هذا الاتجاه ، أي تزايد الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية باختلاف صورها من أجل التنمية المحلية .

و لا شك أن هذا الاتجاه يلقي بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية في المحليات في مجال بذل أقصى الجهود لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية لإحداث المزيد من التنمية المحلية ، و البحث في أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد و البحث أيضا في حسن استخدامها في هذا المجال و التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية ترتبط بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية ، و هذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لا بد من إشباعها أو المطلوب تحققها و مع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة و متجددة و متزايدة للموارد المالية . [1]

و من هنا يتضح الارتباط القوي و العلاقة الطردية بين تحقق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة و مدى توافر الموارد المالية ، فالموارد المالية هنا بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية في المجتمعات المحلية .

و من السهل إعطاء البرهان على ارتباط كل مجموعة من أهداف التنمية المحلية بضرورة توافر الموارد المالية الملائمة لتحقيق تلك الأهداف المشار إليها .

فالأهداف الاقتصادية بما تتضمنه من السعي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية و الخدمية التي تؤدي إلى

1 المرجع السابق ص48 .

توفير السلع و الخدمات على المستوى المحلي ، و ما تسعى إليه تلك الأهداف أيضا من تقريب الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية فإن كل ذلك يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية و بخاصة مع اتجاه الحكومات المركزية إلى إلقاء عبئ تحقيق نسبة كبيرة من تلك الأهداف على المجتمعات المحلية في إطار تلاحم أهداف التنمية المحلية مع أهداف التنمية القومية الشاملة .

و الأهداف الاجتماعية و السياسية و الإدارية ، كلها تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية، لكي تتحقق بالصورة المطلوبة و خاصة إذا كانت كل الآراء قد أشارت إلى أن ضرورة توافر الموارد المالية المحلية يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة مما يعمق و يزيد من التنمية الاجتماعية و السياسية و الإدارية على المستوى المحلي بمعدلات كبيرة . [1]

والخلاصة أن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالي هو عنصر أساسي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة ، يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة ، بل أن قوة الهيئات و التنظيمات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة للدولة ، أي بمدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية و أهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة .

3-2- تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية

تشير الكثير من الدراسات التي أجريت على أنظمة الإدارة المحلية في الكثير من دول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية إلى وجود اتجاه واضح – و خاصة في الدول النامية– إلى تزايد اعتماد المحليات على الإعانات الحكومية المركزية في تقديم الخدمات المحلية و إقامة المشروعات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية ، و تمثل الإعانات من الحكومة المركزية النسبة الأكبر من الموارد المحلية المتاحة لعملية التنمية في الكثير من البلدان .

1المرجع السابق ص49 .

و يترتب على هذا الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تمويل التنمية المحلية قبول الجماعات المحلية المزيد من رقابة الحكومة المركزية مما ينتقص من الاستقلال المالي لهذه الجماعات .

و لا شك أن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية الذاتية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الجماعات المحلية ، و لذلك فإن نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد الذاتية و التقليل من حجم الإعانات التي تأتي من الحكومة المركزية يدفع المواطنين المحليين إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم إما بالاشتراك الاختياري من جانبهم في تكاليف المشروعات المحلية أو بمزيد من الحرص على سداد ديونهم الواجبة دون أدنى محاولة للتهرب أو التراخي في سدادها الأمر الذي يساعد على تدعيم كيان الجماعات المحلية . [1]

و لعل هذا التحليل يشير إلى أن تدعيم نظام الجماعات المحلية و ازدياد قدرتها على القيام بمهامها إنما يعتمد على قدر الموارد المالية الذاتية المتاحة لها .

و من هذا المنطلق يمكن استنتاج أن التنمية المحلية ، تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية الذاتية ، لتقليل الاعتماد المتزايد على الإعانات من الحكومة المركزية و تأكيد الاستقلال المحلي هذا من جانب ، و من جانب آخر الإسراع بمعدلات التنمية المحلية ، ذلك أن الحكومات المركزية في اتجاهها إلى تقليل الإعانات الحكومية المركزية ، يمكن أن تبطئ من معدلات التنمية المحلية المطلوبة و إذا رغبت الجماعات المحلية في عدم إبطاء عملية التنمية المحلية فإنها في هذه الحالة مطالبة بتعبئة المزيد من الموارد المالية الذاتية بكل الوسائل الممكنة في هذا المجال .

و الخلاصة أن كل العوامل السابقة تشير هي و غيرها إلى حاجة التنمية المحلية إلى الموارد المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد و لا بد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية .

1 محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، ص 35

4- البلدية و مجالات التنمية :

خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجالات التنمية وذلك منذ اعتماد أول قانون لها سنة 1967 ، ثم جاء القانون البلدي الجديد على إثر التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي نص على التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد التعددية الحزبية .

وخصص القانون المذكور لهذا المرفق جملة من الصلاحيات المحددة أدرجت ضمن باب مستقل تحت عنوان: "صلاحيات البلدية" والمتمثلة في :

التهيئة والتنمية المحلية، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية؛ السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية. [1]

5- نماذج تطبيقية عن تسجيل وإنجاز المشاريع التنموية المحلية بالبلدية

نماذج تطبيقية عن تسجيل وإنجاز المشاريع التنموية المحلية بالبلدية يتعين على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية الاقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلفة.

يستدعي تعدد البرامج اعتماد عدة أشكال للتمويل، ومن ثم تختلف طرق تسجيلها وإنجازها وكذا الأهداف التنموية التي وضعت من أجلها، والتي نبينها كما يلي:

5-1-المخططات البلدية للتنمية المحلية

هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 ، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية، من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.

5-1-1- طريقة تسجيلها

تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند بداية كل سنة ميلادية، وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة، بعد عملية إحصاء وتحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.

1 رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002. ص22

يتم تحديد طبيعة الأشغال من خلال إعداد البطاقة التقنية(التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل، والكلفة المالية للمشروع تعرض الاقتراحات المضبوطة من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها وترتيب أولويات تبعا لأهمية كل مشروع، حيث يتم التأهيل والمصادقة على المشاريع المقبولة للولاية واقتراح إمكانية التكفل المالي ببعضها ضمن مدونة المشاريع القطاعية تتوج أشغال لجنة الدائرة بتقيد القرارات المتخذة والمتوصل إليها، ضمن محضر اجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية، وتحت رئاسة والي الولاية، وبحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية، وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي يتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة، المرفوعة إليها من قبل لجنة الدائرة، تتوج أشغالها بالمصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها، وقد يؤجل التكفل بالبعض الآخر منها لسنوات قادمة حسب أولوية وأهمية المشاريع المقترحة، وعليه يظهر من خلال ذلك أن الوالي هو المسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية. [1]

5-1-2- مراحل إنجازها

بعد أن يتم إعداد المخطط الخاص بالتنمية المحلية، وفق الإجراءات والمراحل المذكورة أعلاه، وفي حدود الموارد المالية والوسائل المتوفرة، يبلغ رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق رئيس الدائرة.

بعد استلامه للمقرر السابق الذكر، يدعو إلى عقد جلسة مداولة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، يعلمهم من خلالها بالمشاريع المشار إليها في مقرر تسجيل العمليات التي استفادت منها البلدية خلال هذه السنة، لتتم بعد ذلك المصادقة الموافقة على إدخال شريحة العمليات الجديدة إلى مدونة مخططات البلدية للتنمية، وذلك وفق مداولة تسمى مداولة جدول العمليات، ثم يتم ضمن مداولة أخرى تحديد كيفية تنفيذ هذه العمليات، إما عن طريق المقاولة بالكيفية والإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية ، أو بالوسائل الذاتية للبلدية.

1 المرجع السابق ص23 .

في أكثر الحالات، وبتعليمات من الوصاية الإدارية للبلدية، يتم تفادي التنفيذ عن طريق الوسائل الذاتية للبلدية، كون هذه الأخيرة لا تتوفر على وسائل الإنجاز اللازمة، كما أنها تفتقر إلى المؤهلات التقنية والمالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الحرص على تفادي العمليات المالية المشبوهة (تحويل واستغلال المال العام في أغراض شخصية) ، المترتبة على إنجاز مثل هذه العمليات .

يتولى مكتب التجهيز بالبلدية وتحت إشراف ومتابعة أمينها العام إعداد عقد أو صفقة المشروع لفائدة المقاولة الفائزة بالصفقة (القيام بخدمات، اقتناء تجهيزات عمومية أو إنجاز أشغال) يودع الملف الإداري والتقني مرفوقا بمداولة في الموضوع لدى مصالح الدائرة للمصادقة عليه، بعد المصادقة على مداولة العقد أو الصفقة الخاصة بالمشروع من طرف الوصاية الإدارية، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته، ممثل للبلدية صاحبة المشروع، بإعطاء ما يسمى بالأمر بالخدمة لبدء الأشغال، تبعا لبنود صفقة المشروع .

بالموازاة مع تنفيذ الأشغال، يتم منح الاعتمادات المالية من طرف مدير التخطيط والتهيئة العمرانية، ممضية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ومؤشر عليها من طرف المصالح التقنية المعنية بالمتابعة .

بعد إنجاز المشروع التنموي بصفة نهائية ووفق شروط بنود الصفقة، يتم منح مقاولة الإنجاز محضر الاستلام المؤقت للمشروع ليوضع موضع الخدمة والاستغلال. [1]

5-1-3- أهدافها التنموية

بعد التأكد من سلامة الإنجاز بالنسبة للمشاريع، وعدم ظهور عيوب تقنية خلال فترة الضمان، والتي تكون غالبا سنة، تمنح للمقاول وبنفس إجراء الاستلام المؤقت، محضر الاستلام النهائي، وتغلق العملية المنجزة بما يسمى (بطاقة الغلق النهائي للمشروع) ، ليكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من أجلها، وتبعا للاحتياجات المضبوطة عند بداية الإنجاز، ليتم استغلاله من طرف مواطني البلدية حسب النشاط المنوط به.

1 المرجع السابق ص24 .

5-2-البرامج القطاعية للتنمية

هناك نوعان من المخططات – حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم 380رقم 81. فبالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية، هناك مخطط ثاني يسمى البرنامج القطاعي للتنمية.

5-2-1- طريقة تسجيلها

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية (التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل ذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك) ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها. [1]

5-2-2- مراحل إنجازها

بعد المصادقة من قبل المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع بعنوان القطاعات والهيئات المختصة بالولاية، حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي، الذي يعتبر الأمر بالصرف الوحيد، يتولى كل قطاع وحسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اختيار مقاولة الإنجاز لتتكلف بعد ذلك كل مديرية ولائية (قطاع الري، الأشغال العم ومية... الخ) مباشرة إجراءات منح الأمر بالخدمة للمقاولة صاحبة المشروع، لتتولى المصالح التقنية للمديرية المعنية بمراقبة إنجاز المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات المراقبة المعتمدة من طرف الدولة مثل هيئة المراقبة التقنية للبناء في قطاع السكن والتجهيزات العمومية، وهيئة المراقبة للري .

كما يمكن اشتراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات السابقة الذكر في متابعة المراقبة التقنية للمشاريع القطاعية المثبتة في إقليم بلديات الولاية.

في هذا الصدد نشير إلى أهمية وجود الدراسات التقنية والوعاء العقاري، والتي أصبحت حجر زاوية ترتكز عليها مثل هذه المشاريع.

1. المرجع السابق ص26 .

5-2-3- أهدافها التنموية

- هذه البرامج من شأنها تحقيق التوازنات الجهوية، خاصة عندما تعني البلدية التي تمنح رأي تقني في اختيار موقعها (الاختيار المسبق لأرضية المشروع).
- تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية .
- تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية، حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية .
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص .
- الدعم والمساندة في خلق مناصب شغل بالبلدية .
- المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين .

5-3- البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها، لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي موسمية تتماشى حسب طبيعة البرنامج والجهة الموجهة إليها، من أهم هذه البرامج :

5-3-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أنشئ هذا البرنامج سنة 2001 ، ويهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة (المركزي، القطاعي غير الممركز، المخططات البلدية للتنمية) . [1]

هذا البرنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات (2004 -2001).
ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية يخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد يكمن في أن اعتمادات الدفع التي تلغى بانتهاء السنة، وإنما توضع على مستوى الحساب الخاص رقم 322001 المفتوح لدى أمين الخزينة للولاية.

1 رشيد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية ، 2002 . ص 28 .

5-3-2- الأنظمة الخاصة بالتضامن والنشاط الاجتماعي

في إطار ضمان مصداقية البلديات وتقريبها أكثر من المواطن عن طريق المساعدات التي يمكن تقديمها للفئات المحرومة والعاجزة، أنشأت الدولة في هذا الإطار أنظمة خاصة للبلديات تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي وممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

- برنامجا خاصا بمشاريع جماعية لقد أنشأت وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1996 لفائدة البلديات، تأتي لدعم هذه الأخيرة وتدخل هذه المشاريع في سياسة مكافحة الفقر وتنمية الأحياء والقوى النائية والمعزولة. [1]

فيما يخص إعداد مشاريعها، تقترح كل بلدية عددا من المشاريع التي تفوق مبلغها 4000.000.00 دج وتقدم إلى لجنة خاصة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي لدراستها وترتيبها، ثم ترسل إلى وكالة التنمية الاجتماعية للبت فيها، بحيث ترسل هذه الأخيرة بالقائمة النهائية للمشاريع المقبولة خلال السنة إلى السيد الوالي مع نسخة منها إلى مديرية النشاط الاجتماعي.

تمول هذه الوكالة 90 % من المشروع وتتكفل بدورها البلدية المعنية ب 10 % عن طريق مداولة تؤخذ في هذا الشأن عند الانتهاء من كل مشروع، يقوم ممثل الوكالة الجهوية للتنمية بالتنسيق مع ممثل مديرية النشاط الاجتماعي بصحبة رئيس البلدية أو ممثله بمعاينة المشروع في إطار التسليم المؤقت، بحيث يكون التسليم النهائي سنة بعد ذلك.

وهنا يجب على كل رئيس بلدية أن يراعي عدم تكرار تسجيل نفس المشروع مرتبن، أي تسجيله في قائمة المشاريع الجماعية وفي مشاريع تنمية البلدية.

5-3-3- مشروع الجزائر البيضاء:

حفاظا على نظافة المدن والقرى، وتفاديا لمشكلة الأوساخ التي عمت كافة الشوارع والأحياء، بادرت وزارة التضامن بهذا البرنامج يهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن

1 المرجع السابق ص29 .

بمبادرة مشروع إنشاء مؤسسات مصغرة للتضامن من أجل النظافة والمحافظة على المساحات الخضراء.

يستفيد من هذا المشروع البلديات في شكل ورشات، كل ورشة مكونة من 8 أفراد حيث يتم تعيين رئيس الورشة من بين هؤلاء الأفراد، ومن طرف رئيس البلدية، هذه الورشات تعمل في إطار بلدي تحت إشراف مديرية النشاط الاجتماعي، يتم التمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية. [1]

خلاصة الفصل الثاني :

بالرغم من المبالغ المالية الضخمة التي خصصت التنمية المحلية في الجزائر من 1967 إلى يومنا هذا نجدها لم تعطي أبعاد التنمية المحلية حصتها كما سبق و أن ذكرنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المحلية المتمثلة في البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي عند إعداد برامج التنمية المحلية و لهذا نجد التنمية المحلية في الجزائر تأخذ البعد الاجتماعي فقط بدون النظر إلى البعد الاقتصادي الذي يمكن أن ينتج تنمية محلية مستدامة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة و عدم استنزاف الموارد الطبيعية ، والمحافظة عليها من التلوث.

1 المرجع السابق ص31 .